مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 21 ديسمبر 2017 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع دعم تركيز المخطط الوطني الاستراتيجي "تونس الرقمية 2020"

فصل وحيد:

تمّت بالموافقة على اتفاق القرض الملحق بهذا القانون والمبرم بتونس بتاريخ 21 ديسمبر 2017 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية بمبلغ قدره واحد وسبعون مليون وخمسمائة وستّون ألف (71.560.000) أورو للمساهمة في تمويل مشروع دعم تركيز المخطط الوطني الاستراتيجي "تونس الرقمية 2020".

16 1 2018

شرح أسباب

مشروع دعم تركيز المخطط الوطني الاستراتيجي "تونس الرقمية 2020"

أبرمت الحكومة التونسية بتونس في 21 ديسمبر 2017 اتفاق قرض مع البنك الإفريقي للتنمية بمبلغ جملي قدره 71,56 مليون أورو أي ما يعادل حوالي 189 مليون دينار[1] للمساهمة في تمويل مشروع دعم تركيز المخطط الوطني الاستراتيجي "تونس الرقمية 2020" المكلفة بتنفيذه وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي.

I. أهداف المشروع:

يهدف المشروع عموما إلى ضمان الاندماج الاجتماعي والحدّ من الفجوة الرقمية عبر نفاذ أفضل للمعلومة والمعرفة وتعميم الاستفادة من الانترنات ذات السعة العالية جدّا ونشر الثقافة الرقمية عبر تعميم استعمالات تكنولوجيات المعلومات والاتصال في المسارات التعليمية ورقمنة المحتويات البيداغوجية.

كما سيساعد هذا المشروع إلى التوجه نحو إدارة الكترونية ناجعة تقدم خدمة نوعية رقمية لفائدة المواطن والمساهمة في خلق مواطن الشغل في المجال الرقمي وفي مجال نقل الخدمات خارج بلد المنشأ، والمساعدة على بعث مؤسسات وطنية متميّزة ومساندتها بزيادة قدرتها التنافسية والإنتاجية إلى جانب تأمين مرور تونس إلى الكُلّ الرقمي عبر وضع إطار ترتيبي وحوكمة رشيدة وإرساء مناخ ثقة رقمية ملائم للاستفادة من تكنولوجيات المعلومات والاتصال كرافدا اقتصاديا لتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى.

كما سيساهم هذا المشروع الأول من نوعه في القارة الإفريقية من جعل تونس وجهة أولى للاقتصاد الرقمي على المستوى الإقليمي.

II. كلفة المشروع ومبلغ القرض:

تبلغ كلفة المشروع حوالي 135 مليون أورو (دون اعتبار الأداءات) أي ما يعادل حوالي 357 م.د.ت ويساهم البنك الإفريقي للتنمية في تمويله بقرض قدره 71,56 مليون أورو (53%) وتتحمل وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي عن طريق صندوق تكنولوجيات الاتصال باقي نفقات المشروع.

III. مكونات المشروع:

يتكون المشروع من العناصر الثلاثة التالية:

1. **تطوير الحوكمة الإلكترونية الذكية من خلال إرساء مقومات الإدارة الالكترونية** وذلك بتركيز: النظم المعلوماتية ومنظومة الترابط البيني لتبادل المعلومات والبنية التحتية للإدارة الالكترونية ومنظومة

[1] سعر الصرف عند تقييم المشروع (معدل شهر جوان 2017 : 1 أورو= 2,64 دينار تونسي).

المعطيات المفتوحة ومنصّة تشاركية لفائدة المواطن...؛ بكلفة جملية تقدر بـ **109,9 مليون أورو** ويساهم القرض في هذا العنصر بحوالي **54,95 مليون أورو** وفيما يلي قائمة الأنشطة المُبرمجة:

أ- الحوكمة الذكية:

- إرساء بوابة للخدمات الإدارية على الخط
- رقمنة البريد
- تركيز النظم المعلوماتية الخاصة بالصناعة والتجارة
- تركيز العدل الرقمي (النظام المعلوماتي، البوابة، المنظومات)
- النفاذ إلى الشبكة الوطنية المندمجة للإدارة الخاصة بالهياكل العدلية (الإدماج، الخدمات، الدعم)
- تركيز النظم المعلوماتية لفائدة الجماعات المحلية
- مشروع النفاذ إلى الشبكة الوطنية المندمجة للإدارة لفائدة الجماعات المحلية (الإدماج، الخدمات، الدعم)
- مشروع وضع المنظومات المعلوماتية الخاصة بالشؤون الخارجية (إجراءات الحصول على التأشيرة عن بعد، الإجراءات القنصلية عن بعد)
- مشروع تركيز النظام المعلوماتي للدولة
- مشروع تركيز منظومة وطنية للهوية الرقمية للأشخاص الطبيعيين والمعنويين

ب-منظومة الترابط البيني:

- وضع منظومة للترابط البيني ولتبادل المعطيات (plateforme d'interopérabilité)
- المساندة لتعميم منظومة التصرف في المراسلات
- إرساء البنية التحتية للإدارة الرقمية (الحوسبة السحابية، إنترانات الإدارة، ...)

ت-منظومة المُعطيات المفتوحة:

- تصميم ووضع أنموذج عملي للمعطيات المفتوحة
- تصميم ووضع منصة تشاركية لفائدة المواطن

2. **إحاطة فنية لدعم القدرات وللمُرافقة المؤسساتية** وذلك لمتابعة تنفيذ المخطط الاستراتيجي الوطني تونس الرقمية 2020 بكلفة جُملية تُقدر بـ **11,9 مليون أورو** ويساهم القرض في هذا العنصر بحوالي **5,95 مليون أورو** وفيما يلي قائمة الأنشطة المُبرمجة:
   - المرافقة القانونية والمساندة للتعريف بالمخطط الإستراتيجي الوطني تونس الرقمية 2020؛
   - دعم ومرافقة وضع مختلف الأنظمة المعلوماتية في مختلف القطاعات (الخدمات الإدارية على الخط، الترابط البيني، منصة الخدمات الإدارية) والمساندة في وضع الشبكة الوطنية المندمجة للإدارة.
3. **التنسيق والتصرف في المشروع** ومساعدة الوحدة المكلفة بإنجاز المشاريع الرقمية للحصول على شهادة المصادقة ISO بكلفة جملية تقدر بـ **0,6 مليون أورو** ويساهم القرض في هذا العنصر بحوالي **0,3 مليون أورو**.

IV. شروط التمويل:

-نسبة الفائدة : **0,448 %** = [اليوريبور 6 أشهر (مع إمكانية تثبيت اليوريبور)= 0,272 - %، يضاف إليه هامش التعاقد قار = 0,8 %، يضاف إليه هامش كلفة اقتراض البنك متغير = 0,18-، يضاف إليه هامش كلفة اختيار روزنامة سداد متغيرة = 0,1 %].

-عمولة افتتاح : **0,25 %** تُحتسب على المبلغ الجُملي للقرض ويستوجب سدادها عند أول سحب من القرض.

-عمولة التعهّد : **25,0 %** سنويا على المبلغ غير المسحوب تُطبّق بعد 60 يوم من تاريخ توقيع الاتفاق وتسدد في نهاية كل سداسي.

-فترة السداد : **19** سنة منها **6** سنوات إمهال.

V. روزنامة إنجاز المشروع:

سيتمّ إنجاز المشروع خلال الفترة 2018- 2022.

ذلك هو موضوع مشروع القانون المصاحب.